CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI, TSI

2019

4 heures Calculatrices interdites

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Rédiger en arabe et en 500 mots une synthèse des documents proposés, qui devra obligatoirement comporter un tire. Indiquer avec précision, à la fin du travail, le nombre de mots utilisés (titre inclus). Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté.

Ce sujet propose les documents suivants :

— un article de *Dunyâ Jamîl*;

— un article de *Hâyl Wad'ân ad-Da'ja*, du journal **al-Ra'y** ;

— un article de *Nâdiya al-Saqqâf*, tiré du site **Muntadâ Fikra** ;

L'ordre dans lequel se présentent les documents est aléatoire.

المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام

بقلم دنيا جميل بتاريخ الخميس 10/15/2015

من كان يتوقع في الرابع عشر من يناير/كانون الثاني 2011، حينما خرج التونسيون إلى الشوارع يرددون "إرحل!" لنظام الديكتاتور السابق بن علي، أنهم سيطلقون سلسلة من الأحداث التي ستقود منظمات المجتمع المدني إلى الفوز بجائزة نوبل للسلام بعد أربع سنوات؟ لقد كانت مسيرة صعبة، مليئة بالضحايا ومحفوفة بالتوترات السياسية التي كادت تتحول إلى أعمال عنف أشد وطأة. بيد أن المجتمع التونسي تمسك بمبادئ الديمقراطية وكان عنصرا أساسيا في قيادة البلاد نحو اختيار الحل الوسط بديلا عن الصراع.

لقد كشف التونسيون، صناع "ثورة الياسمين"، للعالم عن أوجه صمودهم: أولا بتحمل حكم بن علي الذي استمر من 1987 إلى 1910، ثم بالتقدم للنضال من أجل "العيش والحرية والكرامة الاجتماعية" مثلما ردد المتظاهرون عام 2011. من بين هذه الشعارات الثلاثة الشهيرة، تنبري "الحرية" كأعظم إنجاز حوّله المجتمع المدني التونسي إلى حقيقة واقعة. وفيما تظل معدلات البطالة مرتفعة، خاصة فيما بين الشباب، مازال الإقصاء الاجتماعي متفشيا على نطاق واسع في المناطق المتأخرة تنمويا في تونس، إلا أن الدستور التونسي الجديد يعلي قيمة العمل (الذي أشار إليه بكلمة "الخبز") و "الكرامة الاجتماعية".لقد لعب المجتمع المدني دورا مهما بشكل خاص في صياغة الدستور الجديد. كما أسهم جلسة بجلسة وبندا ببند بيقظة وبلا كلل في ممارسة الضغوط أثناء عملية الصياغة. ودارت مداولات مكثفة، لاسيما حول موضوعات تتعلق بالهوية الوطنية للبلاد، ودور الدين، وتعريف الحقوق والحريات، والمساواة بين الرجل والمرأة.

وأسهم أكثر من ستة آلاف مواطن، و300 منظمة من المجتمع المدني، و 320 ممثلا عن الجامعات بآرائهم في حوار حول الدستور على مستوى البلاد. وكدليل على التوافق في الآراء الذي تجلى في الوثيقة النهائية، تم في النهاية إقرار الدستور بأغلبية 200 من أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ إجمالي عددهم 216 عضوا. وإلى جانب الدستور، ضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في وضع قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات. كما شاركت جماعات المجتمع المدني مع منظمات التنمية الدولية في مشاريع تتراوح من تطوير مهارات العمل لدى الشباب إلى تحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنمويا، مما يشكل إسهاما آخر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وخلال هذه الفترات المضطربة، لجأ المجتمع المدني إلى مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات السلمية ليبقى الضوء على مطالبة. وتضمنت هذه الاستراتيجيات: مناظرات ومناقشات حادة على مختلف الشبكات وقنوات التلفزيون الوطنية؛ والمبادرة بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لزيادة الوعي وحشد التأييد؛ وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية لفرض المطالب الشعبية؛ والتواصل مع الأحزاب السياسية وصناع القرار الرئيسيين لإدراج الحق في إبداء النقد البناء في المعالم الرئيسية للدستور؛ والتواصل مع المؤسسات العامة والحكومة لتكوين شراكات قوية من أجل التنمية.

لكن المجتمع المدني لم يكن يقف وحده على منحنى التعلم الوعر في الديمقراطية الوليدة بتونس. فقد كانت الجبهة السياسية تواجه صعوبات كبرى في إدارتها للبلاد بعد الثورة، وسط صراعات سياسية قوية على السلطة. وفي الوقت ذاته، كان استياء الناس يتزايد

من التوقعات التي لم تتحقق. وقد أدى هذا الوضع بالضرورة إلى تزايد الاستياء الاجتماعي، والمواجهات العنيفة، وفي النهاية إلى اغتيال اثنين من قيادات المعارضة السياسية.

وعلى خلاف تجارب بلدان أخرى مجاورة وإقليمية، لم يفض هذا الحراك إلى اضطرابات أهلية، أو الأسوأ، إلى حرب أهلية. فقد حال دونه إطلاق الحوار الوطني والاتفاق على العقد الاجتماعي عام 2013 بين الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين- وهو الرباعي الشهير الذي فاز بجائزة نوبل للسلام. وتعهدوا، بالاشتراك مع الحكومة (في عهد حزب النهضة الإسلامي) والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، بالعمل معا من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتحقيق التحول الضروري لضمان السلام والاستقرار في الفترة من 2012 إلى 2020. ويغطي هذا العقد العديد من النقاط، من بينها أهمية الحوار الاجتماعي كركيزة أساسية من ركائز التحول الديمقراطي نحو زيادة نطاق العدالة الاجتماعية. ويتيح الاتفاق استئناف العمل على صياغة الدستور الجديد، فضلا عن الخروج الطوعي لحزب النهضة من السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة أشرفت على تنظيم انتخابات 2014 الرئاسية. وقد صمد هذا التوافق في الآراء، وما زال يحافظ على بقاء التحول على مساره غم صعوبة المناخ الأمني، وبطء عملية ترجمة الإنجازات السياسية إلى نموذج اقتصادي جديد تستفيد منه الأكثرية وليس الأقلية. وتأتي جائزة نوبل للسلام في وقت حرج، لتذكي حماس تونس لمستقبل أفضل يتضمن فرصا واعدة للرخاء المشترك. وتمثل جائزة نوبل رمزا للتقدير الهائل للإنجازات التي حققها الشعب التونسي. وحتى في مواجهة الصعوبات، ظلت تونس ملتزمة بالمسار السلمي نحو تحقيق مطالب الثورة التونسية في كل من التحولات السياسية، والآن الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يبعث برسالة أمل ووحدة وتشجيع وفخر في وقت تتجاوز تونس مرحلة تحولاتها السياسية، وتؤكد على الدور المحوري للمجتمع المدني كشريك كامل في التنمية استجابة للنداء الأساسي لتحقيق "الكرامة الاجتماعية".

وسوم:

تونس [1]

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [2]

الصراع [3]

التنمية الاجتماعية [4]

المجتمع المدني في الوطن العربي

النائب د. هايل ودعان الدعجة

ان موقف بعض النظم الحاكمة في الوطن العربي ازاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم اما بالتردد واما بعدم الثقة، فهي وان كانت تسمح قانوناً بالجمعيات، والتنظيمات المدنية - ربما اعترافاً منها بقيمة احياء هذه المؤسسات - ولكنها في الوقت نفسه، تضع من القيود القانونية والادارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات، والمؤسسات او حلها، او تحديد مجال حريتها. فالمجتمع المدني العربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة فيما يتعلق بنشأته وتطوره، وهو الى حد كبير ، من صنع الدولة ، كذلك فإن السلطات الحاكمة تصر على حصر حركة المجتمع المدني في مجال التخفيف من اعباء الدولة في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية والمساعدات الانسانية، اما عندما يتحول المجتمع المدني الى قوة حقوقية كإحدى قنوات تأطير المبادرات الشعبية، وتنمية الوعي بالحقوق ، فإن السلطات الحاكمة في غالبية النظم العربية تعتبر المجتمع المدني في هذه الحالة ، بمثابة جماعة ضغط تهدد الاستقرار الاجتماعي، والسياسي. واضافة الى ذلك، قيام بعض النظم الحاكمة في الوطن العربي، بتكريس بعض جوانب المجتمع التقليدي، لا سيما تلك المتعلقة بالانتماءات العائلية، والقبلية والعشائرية وبعض الاعتبارات الدينية، كونها تقع ضمن مصدر شرعيتها، مما ادى الى عرقلة تطور المجتمع المدني، وقد تم ذلك خلال سعي هذه النظم لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عبر القضاء على المعارضة وتنظيماتها، واخضاع المؤسسات الاجتماعية لخدمة الدولة، والقضاء على استقلاليتها، مما ساهم في القضاء على الاسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني. ان جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي، يتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية ، مما يجعل من هذه السلطة اداة مراقبة مستمرة ، وعائقاً امام امكانية تحرر الافراد، واستقلال المؤسسات الاجتماعية، حيث فقدت مؤسسات المجتمع المدني العربية فاعليتها وكفاءتها، وتحولت الى ادوات جاهزة تستخدمها الانظمة العربية للسيطرة على

المواطنين، وصارت بمثابة وسائل لتضييق الخناق على المجتمع. كذلك فإن العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، مثل الاحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها تفتقر الى الديمقراطية بداخلها ، وتعاني الضمور في عضويتها، فأغلبها بلا قواعد شعبية، عدا عن الانقسامات والانشقاقات والصراعات التي تحدث داخل هذه المؤسسات ، والتي تحد من فاعليتها في الحياة السياسية ، وتقلص من مصداقيتها لدى الجماهير. ومن هنا ، تبرز الحاجة الى ممارسة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات ، وفيما بينها، من اجل ضمان نموها وبلوغها الحجم الذي يسمح لها بالفاعلية، ويجنبها مخاطر الانشقاقات والجمود، ويجعلها معبرة عن المصالح التي تمثلها. ان صعوبة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الاقطار العربية، اضافة الى ازدياد تسلط الدولة، وتغولها على المجتمع تقتضي اعادة دمج المواطن في حلبة الشأن العام، والقضايا المصيرية، بل وخلق الحاجة الماسة لدى الناس الى الانخراط في مؤسسات مدنية سواء اكانت تقليدية ام حديثة، لتنظيم مشاركتهم في صناعة السياسات العامة، والارتقاء بالاوضاع الثقافية والاجتماعية مما يسهم بصورة غير مباشرة في ترسيخ وتمتين الانتقال الحقيقي من السلطوية الى الديمقراطية. ولهذا فإن التحول الديمقراطي الجاري في دول العالم العربي في المرحلة الحالية، سيبقى متصفاً بالغموض والضبابية مما يعيق خلق نظم تنافسية ديمقراطية ، ما لم تأخذ مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في تنمية المشاركة السياسية للمواطنين في هذه الدول.

مأساة المجتمع المدني اليمني

ناديا السقاف

19 شباط/فبراير 2016

يتصرف ا لأفراد خ لال ا لأ زمات، وكأنهم ضمير ا لأنا الجمعي للأمة، حيث يسعون إلى تنبيه ا لمجتمع الدولي إلى مظاهر انتهاكات حقوق ا لإنسان، كما يعملون بلا كلل من أجل مساعدة مجتمعهم على تخطي مختلف الصعاب التي يواجهها، طبيعية كانت، أو من صنع ا لإنسان.

ويتوزع هؤلاء الحماة إلى ناشطي ا لمجتمع ا لمدني، والهيئات التي تعمل على التعبئة ا لمجتمعية، والصحافيين ا لمستقلين، وكل ا لمناضلين الذين يكرسون حياتهم في سبيل كشف النقاب عن الظلم، وإعادة بناء ا لمجتمعات. غير أنه، ولسوء الحظ، قد يصبح هؤلاء ا لأفراد من خ لال نشاطهم هذا، هدفاً للجهات ا لمستفيدة من تلك النزاعات التي يأملون إلى وضع حد لها. وهذا ما يجسده الواقع اليمني اليوم، ذلك أن الجهات ا لمستفيدة من تلك الصراعات التي يعرفها اليمن أضحت تتمتع بقدرات ملحوظة، تستثمرها للنيل من ا لمجتمع ا لمدني، وتعطيل أنشطته، كما تساهم في تبديد ثروات شعب بأكمله.

ومعلوم أن ا لمجتمع ا لمدني اليمني ما يزال في بداياته ا لأولى، مع وجود خبرة وتجربة استثنائية في بعض ا لمحافظات الجنوبية، وذلك بفضل ا لاتحادات والنقابات التي تم تأسيسها في إطار الدولة ا لاشتراكية في الستينيات والسبعينيات، في ح ين عرف الشمال وبعض ا لمناطق الشرقية تواجد ا لمجتمع ا لمدني بشكل أساسي كمؤسسات خيرية ممولة من خ لال تبرعات ذات طابع ديني. ويمكن القول أن ا لم رحلة الفاصلة في تطور ا لمجتمع ا لمدني اليمني قد بدأت في التسعينيات، وهي الفترة التي تميزت فيها الهيئات ا لمجتمعية باكتساب طبيعة مؤسسية وهيكلة قريبة من تركيب ا لمجتمع ا لمدني بشكله ا لمعاصر، وقد سمحت البيئة السياسية بعد الوحدة اليمنية في 22 أيار/مايو 1990 بالتعددية الحزبية، وفتحت ا لمجال لمنح التراخيص لعدد كبير من منظمات ا لمجتمع ا لمدني، ليتجاوز عدد هذه ا لمنظمات ا لمسجلة لدى وزارة الشؤون ا لاجتماعية في أواخر التسعينيات أكثر من سبعة آ لاف منظمة، تتلقى كل منها معونة سنوية صغيرة من قبل الحكومة. وخ لال تلك الفترة، بدأت عدة منظمات دولية أيضاً، بفتح مكاتب لها في اليمن، فساهمت بذلك في تطوير ا لمنحى القايم على ا لمشاريع التي يقودها ا لمانحون.

وإذا كانت بعض منظمات ا لمجتمع ا لمدني اليمني قد تلاشت بكل بساطة، فإن منظمات أخرى قد اكتسبت ا لم زيد من القوة؛ من خ لال احتراف فن جمع التبرعات، مستفيدة من ا لا زدهار السياسي في التسعينيات، حيث طورت تجربتها من مجرد مؤسسات خيرية تعمل على التبرعات، إلى منظمات محلية ووطنية تنفذ مشاريع تنموية. وخ لال تلك الفترة، أخذت هذه ا لمنظمات ا لمدنية في التنوع والتوسع لتشمل مراكز ا لأبحاث، وا لمنظمات ا لمتخصصة في قضايا ا لم رأة، وا لمنظمات ا لمعنية با لأقليات، وا لمنظمات ا لمتخصصة في التنمية الريفية، وا لمبادرات الشبابية، ومنظمات حقوق الطفل، وا لمؤسسات ا لإع لامية، وحتى ا لمنظمات ا لمعنية با لمياه والبيئة. وفيما بقيت عدة منظمات ملتزمة بأجنداتها التنموية، طورت منظمات أخرى عملها لترتكز على الحقوق والعمل السياسي.

وهكذا تطورت أنشطة منظمات ا لمجتمع ا لمدني ذات الطابع السياسي، لتبدأ تدريجياً بأعمال ا لمناصرة لحقوق ا لإنسان وا لمطالبة بالحكم الرشيد. وما من شك بأن هذا التحول أثار قلق الحكومة، التي لم يكن بطبيعة الحال في مصلحتها الخضوع للمساءلة. وفي أوايل ا لألفية الثالثة أصبح لدى اليمن برلمان للأطفال، وتقارير ظل منتظمة صادرة عن ا لمجتمع ا لمدني موازية للتقارير الحكومية، وموفدون عن هذا ا لمجتمع ا لمدني إلى ا لأمم ا لمتحدة، وتجمعات دولية أخرى متنوعة، با لإضافة إلى أمثلة عديدة عن جهود لجهات غير حكومية غايتها تطوير ا لمجتمع اليمني.

وفي حزيران/يونيو 2014، بلغ عدد منظمات ا لمجتمع ا لمدني ا لمسجلة ثمانية آ لاف وثلاثمائة منظمة. با لإضافة إلى ذلك، فإن ا لاهتمام ا لإع لامي العا لمي الذي حظيت به اليمن إثر "الربيع العربي" عام 2011، وبروز ناشطين على وسايل التواصل ا لاجتماعي

متميزين بإجادة اللغتين العربية وا لإنكليزية، شجع ظهور اتجاه جديد في عمل ا لمجتمع ا لمدني، يعتمد بشكل أساسي على الفضاء ا لإلكتروني. وهناك ناشطون منفردون كانوا يعيشون في الخارج، أو قد تعلموا في دول غربية تَ َو ّل ْوا قيادة هذه الحركة عند نشأتها. وهؤلاء هم محاورون ماهرون، يجيدون استمالة الجماهير الغربية، ويشنون حملات ضد أقطاب ا لأ زمة اليمنية، كما يتبنون مبادرات قايمة على ا لمناصرة. ورغم اتهام البعض لهذه ا لمبادرات ا لإلكترونية بأنها منفصلة عن الواقع الذي يعيشه معظم اليمنيين، فإن هؤلاء الناشطين الجدد استطاعوا وضع اليمن ضمن ا لأجندة العا لمية، كما استطاعوا تسليط الضوء على قضايا الشعب اليمني. وقد أظهرت هذه ا لمناصرة ا لإلكترونية جدواها ومرونتها خ لال النزاع الحالي، لا سيما وأن منظمات ا لمجتمع ا لمدني التي تنشط على أرض الواقع، تواجه صعوبات متزايدة في عملها حالياً بسبب النزاع ا لمسلح في البلاد.

وع لاوةً على ما سبق، فقد أدى واقع انعدام ا لاستقرار في اليمن إلى تراجع ا لمشاريع التنموية، فيما دفع بمبادرات ا لإغاثة ا لمحلية لشغل الحيز ا لأكبر من عمل ا لمجتمع ا لمدني، والذي بات اليوم مرتبطاً بتحديات دولة غارقة في ا لأ زمات. ورغم أن بعض مبادرات ا لإغاثة كانت مدعومة من قبل منظمات إنسانية دولية، فقد تشكلت عدة منظمات محلية للإغاثة على ا لمستوى الداخلي، وذلك كاستجابة ضرورية للثغرات الناتجة عن تداعي الدولة.

أما فيما يخص الصحافيين والناشطين الذين يحاولون التبليغ عن انتهاكات حقوق ا لإنسان، وتوثيق هذه الفترة القاتمة من تاريخ البلاد، فإنهم يلعبون دوراً مهماً بالقدر ذاته الذي يلعبه باقي أطراف ا لمجتمع ا لمدني بفرعيه ا لإغاثي وا لإع لامي، علما أنهم يشتغلون في ظروف شديدة الخطورة، حيث يشكلون هدفاً لكل من يريد استمرار النزاع من دون مراقبة. ومن جهة أخرى، فإن ا لانقسام الداخلي في إطار مجتمع مدني قليل الخبرة، أدى إلى تقويض النجاح والتقدم الذي سجلته ا لمؤسسات الفردية، وا لمجتمع ا لمدني ككل. ولولا الحرب العنيفة التي أشعلت البلاد من الداخل خ لال العامين ا لأخيرين، لكان ا لمجتمع ا لمدني اليمني على ا لأ رجح اليوم قد أحرز تقدماً ملحوظاً، وقدم بذلك نموذجاً تحتذي به الديمقراطيات الناشيئة ا لأخرى، إلا أن هذه الفوضى الحالية التي تسود البلاد أرغمت هذه ا لمنظمات على إغ لاق فروعها والتوقف النهايئي عن العمل، أو ا لاشتغال في أحسن ا لأحوال بأقل ا لإمكانيات وسط ظروف استثنايئة صعبة جداً. ومع أن بعض ا لمنظمات صمدت بشكل لافت من خ لال إصرارها، إلا أن ا لمجتمع ا لمدني اليمني قد تعرض لضربة موجعة قضت على عقدين من التقدم والنمو، فأدت بالتالي إلى تقهقره، حيث أدى الثمن غالياً، وسيستمر في تأديته نتيجة هذا النزاع السياسي اليمني، والذي سيرغم البلاد بأكملها على دفع الثمن لأجيال متعاقبة، ولسنوات كثيرة قادمة حتى في فترة ما بعد ا لأ زمة، مادامت مختلف هيئات ا لمجتمع ا لمدني في حاجة إلى سنوات عديدة للنهوض من جديد، والعودة إلى ما كانت عليه سابقاً.

نادية السقاف، هي صحفية ووزيرة ا لإع لام اليمني سابقاً. وقد أصبحت رئيسة تحرير صحيفة "يمن تايمز" في عام 2005. وقد تم نشر هذه ا لمقالة في ا لأصل من على موقع "منتدى فكرة".